

الافتراضات التي سيتم استخدامها لتقدير القيمة القابلة للاسترداد. قامت الإدارة بتحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد استناداً إلى نماذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصوصة (القيمة قيد الاستخدام). تستند هذه النماذج إلى العديد من الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك تقديرات الرسوم الثابتة والمتغيرة المستقبلية وتكاليف التشغيل والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (معدل الخصم).

- تقييم تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية الرئيسية المتعلقة بتقييم انخفاض القيمة؛

- الاستعانة بمختصينا للمساعدة في تقييم مدى ملائمة معدلات الخصم المطبقة؛

- تقييم مدى ملائمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل تقدير الرسوم الثابتة والمتغيرة المستقبلية، وتكاليف التشغيل، والتضخم، والتي تضمنت مقارنة هذه المدخلات بالبيانات بتقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بالشركة وقطاع العمل؛

- اختبار مدى الدقة الحسابية لنموذج التدفق النقدي المخصص؛

- إجراء تحليلنا للحساسية للمدخلات الرئيسية، والذي تضمن تقييم تأثير تخفيضات التدفقات النقدية المتوقعة على نحو معقول لتقييم التأثير على الارتفاع المقدر حالياً في القيمة القابلة للاسترداد؛ و

- تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية.

3

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير الحوكمة.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لم نُعبر عن أي تأكيد بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

4

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 16

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

5 #

تتمثل أهداف مراجعتنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهريّة إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من أعمال المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية بصورة عادلة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نُؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات التي تم القيام بها للحد من التهديدات أو الضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجع الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامّة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 16 Feb 2026

كما ننوه أن القوائم المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ تلتزم، من كافة النواحي المادية، بما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية، و
- الاحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019.

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
مبين تشودري	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
كي بي أم جي ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات